اذا اراد به اليمين صارت يمينا واعقدت على فعل الغير فان اقام الغير عليه
لم يحنث وان خالف حنث الخ الف ولزمته الكفارة و
المحنث دون المخالف وقد خالف العقل الدال على احتياجه
تعلق يمين الغير بفعل غيره فان الفاعل مختار في فعله انتهى قال الكاكي
خفضه الله قول مذهب الشافعي انه لو قال الآخر اسالك بالله او اتيت
او اقسمت عليك بالله لتفعلن كذا وقصد به الشفاعة او يمين طلب فليه
يمين وان قصد يمين نفسه كان يمينا وان اطلق كان شفاعة واستحب له
القسم فان لم يفعل وحنث لزم الكفارة والذي يلزمه الكفارة هو المخالف
لا الحالف عليه خلافا لاحمد واي مخالفة في هذا العقل انتهى اقول
مخالفة ذلك للعقل السليم ظاهرة لانه اذا قال لغيره اسالك بالله لتفعل
اوامر تلبيك ونحو ذلك وليس بين المفاسدة فالعقل الحاكم بامثاله الواجب
واناط للسببيات باسبابها الظاهرة يقتضي بقد
ولا في حق القايل اما في حقه فلانه لم يوخذ منه لفظ و
القايل فلان اللفظ ليس صريحا في القسم لانه عقد
نعم يستحب للمخاطب ابراره فرتسمه لما رواه البراء بن عازب ان النبي
امر بسبع بعيادة المريض واتباع الجنايز وتسمية العاطس ورد السلام
واجابة الداعي وابرار المقسم ونصر المظلوم واذا لم يفعل فلا كفارة على احد
وبالجملة قول الشافعي انه ان قصد به يمين نفسه كان يمينا مقدمة ممنوعة
لا بد لها من دليل وكذا قوله وان اطلق كان شفاعة وان لم يتعلق
غرضنا ههنا بفقيه واباحاته فتدبر قال المص رفع الله درجته
ذهبت الامامية الى ان لغو اليمين ان يسبق لسانها اليها من غير قصد لها
بقلب كانه اذا اراد ان يقول بلا والله فسبق لسانه الى قوله ولا كعب لها
كفارة وقال ابو حنيفة يجب وقد خالف قوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو
في ايمانكم انتهى قال الناصب خفضه الله قول مذهب الشافعي انه
لو سبق لسانه الى اليمين فلا قصد كقوله عند غضب او لجاج او عجلة او سهو
كلام والده وبلى والده كفارة وكذا لو كان يحلف على شيء فسبق لسانه
الى غيره ووجه ما ذهب اليه ابو حنيفة انه محمول على حال القصد انتهى اقول
هب ان وجها ذهب اليه ابو حنيفة اذ حمله على حال العقد لكن هذا الح
ما يدل على احد العقدين على
وصريح في عدم القصد فلا يقرر
ن كلام ابي حنيفة عليه فيكون الظن فاسدا لان سبق اللسان لا



وقد وجه ذلك في الهداية وشرح الوقاية بان الفعل الحقيقي لا يعد منه السهو
والاكراه وكذا الاغماء والجنون فيجب الكفارة بالحنث كيف ما كان انتهى
وفيه ما فيه قال المص رفع الله درجته ذهبت الامامية الى انه
لا يجزئ في الكسوة الخف ولا القلنسوة وقال الشافعي يجزئ وقد خالف قوله تعالى
او كسوتهم ولا يليق لمن اعطى غيره قلنسوة انه كساه وكذا الخف انتهى قال
الناصب خفضه الله اقول مذهب الشافعي انه لا يجزئ الرقع والمكعب
والدرع والنعل والجرب والخف والقلنسوة والمنطقة والخاتم والنكة
فانقل عنه المذهب فهو على الافتراء في المذهب اقول ان المص
انقل اصل مذهب الشافعي لا المفتى به فراجع المذهب بين اصحابه حتى يكون
افتراء على المذهب وقد نسب ابن حزم القول باجزاء القلنسوة في كفارة
اليمين الى الشافعي والاوزاعي وسفيان الثوري وابي سليمان واختاره هو
ايضا واستدل عليه بما روى عن عمران ابن الحصين ان رجلا سال عن الكسوة
فقال له عمران ارايت ان وقد اد خلوا على امراتهم نكسا كل واحد منهم
قلنسوة قال الناس انه قد كساهم انتهى ولعل مراد المص ايضا نسبة الشافعي
الى القول باجزاء القلنسوة فقط لا الكل من الخف والقلنسوة وانما
اقتصر ذكرنا على ذكر الخف لوحدة الضمير وقال يجزئ ولم يقل يجزيان هذا اولا يخفى
ضعف استدلال ابن حزم بما رواه عن عمران لان قول الصحابي بمجرده كونه
صحابيا ليس بحجة كما مر تحقيقه في مباحث الاصول قال المص رفع
الله درجته ذهبت الامامية الى انه اذا قال لا اسكنت هذه الدار حنث
بالمكث بعد اليمين وقال مالك لا يحنث الا اذا قام يوما وليلة وقد خالف
العرف في ذلك والايمان مبنية على العرف اللغوي او العرف الاصطلاحي
او الشرعي والكل معدوم انتهى قال الناصب خفضه الله قول مذهب
الشافعي ان المرجع في اليمين والحنث اتباع اللفظ وقد يطرق اليه التقييد
والتخصيص تارة لغة فان كان له معنيان او اكثر ونوى واحدا منهما حمل عليها
وان اطلق رجح بالحقيقة ثم بالمتعارف ولو حلف لا يسكن هذه الدار او القرية
او البلدة او لا يقيم فيها وهو عند الحالف فيها ومكث ساعات بلا عذر
حنث وان اخرج اهله ومتاعه ووجه ما ذهب اليه مالك ان السكون
والاقامة لا يحصل الا بزمان معتد به واقله اليوم والليلة انتهى اقول
قوله تقدير حصول السكون بزمان معتد به اقله اليوم والليلة ممنوع
ظاهرة وعطف الاقامة على السكون فرع بيان الوجه لتلبيس ظاهر الكلام
فرد السكون لا فرد الاقامة التي تتبادر من هذه السكون زمانا يعتد به قال المص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)